

## الفصل الثاني

### رصد للمشهد السياسي : يناير ٢٠١١ وما تلاها

عقب تنحي الرئيس السابق فى فبراير ٢٠١١، توالى التداعيات وأخصها الانهيار الكامل لجهاز الشرطة بعد فتح السجون وإخراج المسجونين السياسيين قبل الجنائيين لاسيما السياسيين المنتمين لبعض الاتجاهات السياسية ذات الجناح العسكرى كحزب الله وحركة حماس وغيرهم. واللافت للانتباه فى هذا المشهد أن هناك تعاصرا زمنيا فى فتح السجون وكذلك فى حرق ما يقرب من تسعين قسما ومركز شرطة وقد اقترن بهذا التعاصر الزمنى إتباع نمط إجرامى يكاد يكون متطابقا فى حرق كافة الأقسام ومراكز الشرطة وفتح السجون لإخراج المعتقلين السياسيين قبل الجنائيين.

ولعل أكثر الخبراء الأمنيين يشهدون أن النمط الإجرامى المتبع فى فتح السجون لتهريب المساجين وحرق أقسام ومراكز الشرطة فى أنحاء الجمهورية المختلفة هو نمط إجرامى غريب على النمط الإجرامى المصرى فى سابقة هى الأولى فى تاريخ مصر من حيث طرائق التنفيذ، ومنهجية التخريب والتهريب، وأساليب الترويع فى تعاصر زمنى ووقتى شمل أقسام ومراكز الشرطة والسجون فى كافة أنحاء الجمهورية الأمر الذى يوحى بأن هذا التخطيط والتنفيذ بهذا النمط المنهج إجراميا - وأيا كان من هو

وراؤه - إنما هو ليس وليد التسو واللحظة بل إن هذا التخطيط والتنفيذ هو نتاج دراسة متأنية ومسبقة وشاملة لمواقع الأهداف الحيوية المزمع تدميرها من أقسام ومراكز شرطة ودراسة للأهداف الأخرى من السجون والمعقلات وتحصيناتها وكيفية التدمير والتخريب والتهريب للمساجين بها في تنفيذ محكم وممنهج قام به حفنة من القناصة ومحترفو استعمال الأسلحة المتطورة جدا المدربون تدريباً عالياً من حيث القدرات القتالية العالية والكفاءة التدريبية والتسليح المتطور والكثافة العددية بأداء يفوق الأداء الشرطي حتى يتمكنوا من أداء مهامهم في التخريب وتهريب أشخاص بعينهم من المسجونين السياسيين.

وليس من شك في أنه قد سبق اقتحام السجون، وحرق أقسام ومراكز الشرطة دراسة شاملة لتحصينات هذه السجون والأقسام المستهدفة وتعداد الحراسة القائمة عليها وتسليح الضباط والجنود بها والكفاءة الفنية لهذا التسليح والقدرة الفنية والقتالية للضباط والجنود والتكنولوجيا المستخدمة في الأسلحة لديهم بحيث جاءت الأسلحة لدى الميليشيات المهاجمة المعتدية أكثر تطوراً من الناحية الفنية والقدرة القتالية مع الكثافة العددية الزائدة للمعتدين حتى يحققوا ما حققوه من اعتداء على هذه المنشآت الأمنية.

ولا غرو في أن كل ذلك - وفي نظرنا - كان نتاج دراسة شاملة لكل ما تقدم استغرقت وقتاً طويلاً سابقاً على الثورة.

فبالقطع لم يكن هذا الاقتحام لكل هذه المنشآت فى كافة أنحاء الجمهورية مع التعاصر الزمنى والقدرات القتالية العالية وليد أيام الثورة القليلة... بل كان تخطيطا مسبقا ممنهجا مدروسا منظما ومحفوظا إلى أن يأتى الوقت المناسب لإخراج هذه الخطط والدراسات المعدة مسبقا وإدخالها حيز التنفيذ حال وجود خلل أمنى يمكن من خلاله النفاذ إلى هذه المؤسسات الأمنية وإخراج المسجونين السياسيين وحرق الأقسام والسجون لأحداث البلبلة. وقد يكون هناك سلوك انتقامى من بعض أفراد الشعب ضد جهاز الشرطة إلا أن ذلك جاء له - وفى نظرنا- نصيب قليل من التخريب والتدمير والتهريب بحسبان أن جموع الشعب لا تملك هذا القسط من التخطيط المنظم والتعاصر الزمنى المنهج المدروس سلفا لهذه الأحداث فى ربوع الدولة المصرية مع القدرات القتالية العالية المدربة تدريبا عاليا والتسليح الذى يفوق تسليح الشرطة..... كل هذه الأمور تفوق القدرات الانتقامية التى قد تعن لبعض جماهير الشعب والتى عادة ما تأخذ نمطا عشوائيا متفرقا، مما يقطع بوجود أياد خارجية خلف هذه الاعتداءات لغير المؤلفوة فى النمط الإجرامى المصرى.



ولقد كان للقوات المسلحة صاحبة الولاء لعصر الجمهورية الأولى وحامية النظام الحاكم منذ يوليو ١٩٥٢ دور مشرف حيادى فى يناير

٢٠١١. فإزاء تخلى الشرطة عن واجبها في ضبط الأمن والانفلات الأمنى كنتيجة حتمية للانهييار الكامل لجهاز الشرطة جاء موقف القوات المسلحة مؤازرا لجموع الشعب الثائر ومحاولا لإعادة الأمن لدى الشارع المصرى فلم تدخل القوات المسلحة في مواجهة مع الثوار كما كان متصورا من قبل البعض وإنما وقفت على الحياد نفاذا للإرادة الشعبية الجماهيرية فى إسقاط النظام والرغبة فى تداول السلطة صوب نظام ديمقراطى ومن خلال انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة عليها تساهم فى مستقبل أفضل للأغلبية الكادحة من أبناء هذا الوطن. ولعل الوضع كان مختلفا فى ليبيا ثم سوريا حيث حدث وبالأخص فى هاتين الدولتين صدام عسكرى حاد سواء قبلى النزعة كما هو الحال فى ليبيا بين ميليشيات متقاتلة من الثوار والقبائل الحاكمة أم تصادم بين الجيش بقيادة النظام الحاكم والشعب كما هو الحال فى سوريا ذلك الصراع الذى إمتد من مارس ٢٠١١ وحتى الآن وأصبح نزيعة للعالم الغربى كيما يتدخل حلف الناتو عسكريا كما حدث فى ليبيا مع عدم إمكان إحالة رؤوس النظام السورى حتى الآن إلى المحكمة الجنائية الدولية The International Criminal Court ICC وذلك لضرورة الحصول على موافقة مجلس الأمن (Resolution) وفقا لمعاهدة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بحسبان أن سوريا لم تصدق على هذه المعاهدة . ويأتى الموقف الروسى المؤازر للنظام السورى وعلى التوازى تحدث احتكاكات بين طائرات تركية تخترق المجال الجوى السورى

حيث تقوم قوات الدفاع الجوي السوري بقصفها وينتظر العالم أن تكون هذه الشرارة الأولى لتدخل عسكري ضد سوريا قد يكون مدبرا أو تكون هذه الطائرة ذريعة مصطنعة لتبرير تدخل عسكري ضد سوريا إلا أن الأمر من كل ناحية ومن كافة التفسيرات السياسية والعسكرية يزداد سوءا يوما تلو الآخر وينبئ بنهاية مأسوية للنظام السوري وآلاف من القتلى من الأبرياء في بحور الدماء التي سالت منذ ما يزيد على العام وحتى الآن.



ولعل المشهد السياسي في ٢٥ يناير ٢٠١١ وما تلاها من تداعيات ينبئ عن عدم إفراز كوادر سياسية حقيقية واعية خلال عصر الجمهورية الأولى منذ يوليو ١٩٥٢.

ففي عصر الجمهورية الأولى لم تكن الممارسة الحزبية مسموحا بها حتى عصر الرئيس السادات في منتصف سبعينيات القرن الماضي حين سمح بالتعددية الحزبية التي كانت صورية فلم يكن على الساحة حتى يناير ٢٠١١ سوى قوتين سياسيتين فاعلتين هما الحزب الوطني الديمقراطي وهو يمثل حكومة الاوليغارشييه ومن حولهم ومن ناحية أخرى التيار الإسلامي السياسي الذي كان محظورا ويمارس نشاطه في الخفاء.

وبعد يناير ٢٠١١ لم يتغير الوضع سوى المسميات فقط فتم حل الحزب الوطني الديمقراطي قضائيا من المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة وأضحت الجماعة المحظورة الممثلة في التيار الإسلامي حرة طليقة حيث أسست حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي فلم يختلف

سوى المسميات وإنما ظل بالشارع السياسي - كما كان منذ أربعة عقود - قوتان سياسيتان فاعلتان هما - وأن اختلفت مسمياتهما قبل وبعد الثورة - الحزب الوطني الديمقراطي (المنحل) ، الجماعة الإسلامية بثنتي فصائلها (في حزبين رئيسيين هما حزب الحرية والعدالة وحزب النور السلفي).

أما حزب الوفد بتاريخه الطويل وحزب التجمع الوطني الديمقراطي والأحزاب الأخرى فلم يكن لها تواجد في الشارع السياسي قبل وبعد الثورة. وحرى بالإشارة أن الأحزاب الناشئة بعد الثورة في الشهور الأخيرة لم تكتسب قاعدة شعبية جماهيرية عريضة بعد بل إن عمرها في الممارسة السياسية لازال قصيرا ، وإن كانت أحزابا نبيلة في غاياتها ومراميها.

ويدعم هذا النظر ويؤازره أن هناك قوتين سياسيتين وحيدتين في الشارع السياسي قبل وبعد ثورة يناير ٢٠١١ هما الحزب الوطني سابقا وحاليا فلول الحزب الوطني كما يسمونها، التيار الإسلامي الذي يمارس السياسة ممارسة حزبية الآن وهذا هو ما أفرزته الجولة الأولى من الانتخابات رئاسة الجمهورية حيث إنه من بين ثلاثة عشر مرشحا فاز مرشحان ليدخلا جولة الإعادة هما المرشح المستقل الفريق أحمد شفيق أحد أقطاب النظام الحاكم السابق ، والدكتور محمد مرسى مرشح حزب الحرية والعدالة حيث حصل على أعلى الأصوات من بين ثلاثة عشر مرشحا يمثلون كافة الأطياف السياسية والمستقلين.

فالحزب الوطنى الديمقراطى (سابقا) كان حاكما لفترة طويلة ، والتيار الإسلامى منشأه جماعة الإخوان المسلمين منذ ثلاثينيات القرن الماضى وهى جماعة منظمة تنظيما كبيرا منهجيا منذ عقود طويلة.

والوضع جد مختلف فى دول الديمقراطيات العريقة ففى المملكة المتحدة تبدأ الممارسة السياسية الحزبية منذ العقد الثانى من العمر وربما من سن السادسة عشر حيث نجد أن تونى بلير مثلا انضم إلى حزب العمال البريطانى فى سن مقاربة لذلك والرئيس الأمريكى باراك أوباما انضم إلى الحزب الديمقراطى فى سن مقاربة لذلك ومعظم الساسة الغربيين بدأوا الممارسة السياسية الحزبية فى سن مقاربة للسادسة عشرة مثل ويليام هيج فى بريطانيا وغيرهم الأمر الذى يسمح بإفراز كوادر سياسية حزبية قادرة على القيادة والترشح للانتخابات الرئاسية سواء رئاسة الوزراء فى النظام البرلمانى أو رئاسة الدولة فى النظام الرئاسى وكذلك إفراز كوادر سياسية لعضوية المجالس النيابية.

وآية ذلك و دليله أن تونى بلير وأوباما ووليام هيج كان لهم الريادة السياسية فى أقطارهم بسل وحظوا بتأييد شعبى جماهيرى مكنهم من الوصول إلى الحكم أو إلى مراكز سياسية مرموقة وهم دون الخمسين من العمر.



والنتيجة الحتمية لعدم إفراز كوادر سياسية حقيقية قادرة على القيادة من خلال الممارسة الحزبية الديمقراطية هى أن ثورة يناير ٢٠١١ ولدت

بلا قائد وبلا مجلس للثورة أو قيادة سياسية واعية للثوار تتمثل في بعض الأشخاص والكوادر السياسية القادرة على إدارة المرحلة والانتقال بالبلاد إلى بر الأمان . وكأثر مباشر لعدم وجود قيادة سياسية لم تكن هناك خريطة طريق للثورة أو للثوار Agenda. فهم لا يعرفون ماذا بعد سقوط النظام؟؟

لقد بدأت مطالب الثوار بإسقاط حكومة نظيف واستجاب لهم الرئيس السابق ولو أنه بكر قليلا بتشكيل حكومة الفريق أحمد شفيق لربما عاد الثوار أدرأجهم سالمين وانتهت المسألة عند هذا الحد إلا أن الاستجابة إلى مطالب الثوار بشيء من التباطؤ في رد الفعل كأن له أثره في زيادة أعداد المتظاهرين في القاهرة والمحافظات بحيث إنه بعد تشكيل حكومة شفيق بات من الصعب السيطرة على الاجتياح الشعبي الجماهيري الغاضب للميادين بالمحافظات.

وبدأ الشباب الثائر الذي كان سقف مطالبه وكل حلمه إسقاط حكومة أحمد نظيف بدأ هذا الشباب ليرتفع بسقف المطالب بحيث أصبح يهدف إلى إسقاط الرئيس السابق ويطلب منه الرحيل رفضا منه لمعسكر التوريث الذي تيقن للمواطن العادى حدوثه مستقبلا بعدما شاهد السيناريو الذى دارت به الانتخابات البرلمانية فى عام ٢٠١٠ والتي هى نتاج التعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧.

أدرك الشعب - إذاً - أنه أمام مخطط تتسلسل أحداثه تسلسلا منطقيًا يبدأ بالتعديلات الدستورية فى عام ٢٠٠٧ حيث لم تشترط

الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات رئاسية كانت أم برلمانية فضلا عن نص المادة (٧٦) من الدستور والتي جاءت بعيدة عن صفتي العمومية والتجريد وهما الصفتان الأساسيتان في علم التشريع الدستوري أو في القوانين العادية حيث انتفت صفتا العمومية والتجريد في المادة (٧٦) من الدستور وجاء الخطاب من المشرع الدستوري بهذه المادة وكأنه موجها لأشخاص محددین بذواتهم وبعينهم يمهّد لهم الطريق لكرسي الحكم في المستقبل القريب.

والنتيجة المنطقية للتعديلات الدستورية عام ٢٠٠٧ وما أعقبها من، الانتخابات البرلمانية وما شاب هذه الانتخابات في ٢٠١٠، هي تلك الثورة الجماهيرية العارمة. فقد حكمت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة بإبطال أكثر من نصف مجلس الشعب الذي تبلغ مقاعده (٤٤٤) مقعدا منتخبا و(١٠) معينين حينئذ وانتهت محكمة النقض إلى بطلان الكثير من المقاعد إلا أن المجلس سيد قراره في ذلك الوقت كان هو صاحب القول الفصل في التحقيق القضائي الذي تجرّبه محكمة النقض وهو صاحب القول الفصل والأخير في صحة عضوية أعضاء مجلس الشعب حينذاك.



المحصلة النهائية أن سنوات الغليان بدأت في النصف الثاني من العقد الأول من هذا القرن وبالتحديد منذ عام ٢٠٠٥ حيث كان الأحرى

الرئيس السابق مبارك حينئذ وليعبر بالبلاد إلى بر الأمان أن يعين نائبين أو أكثر لرئيس الجمهورية كعمرو موسى وأحمد شفيق وعمر سليمان، فلو أنه عين - على سبيل المثال - ثلاثة نواب مثلا لما قامت ثورة الغضب في يناير ٢٠١١ حيث كان يمكن الدفع بالثلاثة في انتخابات رئاسية حقيقية صادقة تتسم بالنزاهة والشفافية بحيث يكون لدى الناخب أثناء الاقتراع الخيار بين رئيس مدني ورئيس عسكري ولكل منهم ثقله.

وأزعم صادقا أنه لو أن الرئيس مبارك هذا هذا الحذو وجرت انتخابات نزيهة تحت إشراف القضاء أفضت إلى رئيس منتخب يخلف الرئيس مبارك في حياته ويترك له الرئيس مبارك السلطة في انتخابات ٢٠٠٥ بل ويعزف بإرادته عن خوضها ليدفع بعمرو موسى وعمر سليمان وأحمد شفيق ويترك الناخب ليختار وتتم هذه الانتخابات بصورة نزيهة تحت بصر ورعاية الرئيس السابق حسنى مبارك - أزعم صادقا أنه كان سيظل الأب الروحى لهذا البلد وكان سيقضى بقية حياته هو وأسرته ربما في منتجعه الخاص في شرم الشيخ أو فى أى مكان آمن يليق برئيس سابق ولم يكن له ليللقى ما يلقىه الآن من مذلة وهوان بل إنه كان سيضحى محل احترام جماهير الشعب حيث يمكنه خدمة مصالح بلده أثناء التقاعد وهو أمر ليس بمستغرب حيث إن الرئيس جيمى كارتر يخدم سياسة بلاده بعد تركه الرئاسة فى الولايات المتحدة منذ ثلاثة

عقود وتونى بلير يخدم السياسة البريطانية حتى الآن وقد ترك كرسى رئاسة الوزراء فى النظام البرلمانى البريطانى منذ فترة طويلة. فلو أن الرئيس السابق حسنى مبارك ترك الانتخابات الرئاسية فى عام ٢٠٠٥ طواعية واختيارا بارادته الحرة لجنب البلاد كل هذه العواقب وما تعانیه الآن من تلخبط فى «الشأن العام»، الذى آثرنا أن نسميه فى هذا المؤلف «بالهم» العام.



لم يكن لثورة يناير ٢٠١١ قائد ولم يكن لها أهداف Agenda أو خارطة طريق موضوعة سلفا فهى ثورة بلا قائد وبلا هدف وإنما هى إفراز حتمى ومنطقى لسنوات من الغليان نتيجة شظف العيش والإحساس الجامح لدى المواطن المصرى بالسخط والقهر واليأس من عدم وجود غد أفضل والمعطيات المختلفة من عدم وجود فرص عمل وتفاقم وتزايد معدلات البطالة وفقدان أساسيات الحياة البديهية التى تكفلها الحقوق الأساسية للإنسان فى المواثيق العالمية لحقوق الإنسان وهى حقوق الإنسان الأساسية Core Rights من مأكّل وملبس ومسكن ورعاية صحية ولو متوسطة وتعليم ولو متوسط الجودة فى عصر باتت فيه العولة الثقافية Cultural Globalization تفرض متطلباتها فى سوق العمل فى العالم الذى أصبح قرية صغيرة حيث بات الحصول على الشهادات الأجنبية كالثانوية البريطانية والدبلومة الأمريكية من متطلبات التوظيف للطبقات المتوسطة فى العالم كله.

صفوة القول أن شباب الثورة وعلى نبل مقاصدهم ومراميمهم لم يكونوا ليتوقعوا الاستجابة لمطالبهم بإقالة حكومة نظيف ثم تنحى مبارك خلال عدة أيام من ٢٥ يناير ٢٠١١ ليجدوا أنفسهم في حيرة من أمرهم : ماذا هم فاعلون؟؟

لا يوجد خارطة طريق معدة سلفا.... أنهم كالقيادة السياسية السابقة يتعاملون مع سياسة رد الفعل وليس الفعل وهم - شباب الثورة - وعلى نبل مقاصدهم وسمو مراميمهم وغاياتهم لا يعرفون ماذا هم فاعلون؟؟ لا يوجد Chronology لمرحلة انتقالية أو خريطة طريق ذات تسلسل زمني تنتقل بالبلاد إلى بر الأمان... رئيس مدني منتخب ، ومجالس نيابية تعبر عن الجماهير عبر انتخابات نزيهة.

وليس من شك أن المشهد السياسي في مصر- وعلى الرغم من التخبیط - يخالف بالكلية مثيله في ليبيا وسوريا واليمن. وهذا الامر وإحقاقا للحق يحمّد للنظام السابق وللقوات المسلحة التي دائما ما تقى بوعودها وأهمها نقل السلطة إلى الرئيس الجديد ٣٠ من يونيو ٢٠١٢.